

السياحة كبعد إستراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر

Tourism as a strategic dimension to achieve economic diversification, a case study from Algeria

نسيمة أمجكوح

جامعة الجزائر 03، الجزائر

البريد الالكتروني

Dr.Amedjkouh@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/30 تاريخ القبول: 2022/01/08 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

يُعد القطاع النفطي هو القطاع الرئيس المسيطر على اقتصاد الجزائر منذ الاستقلال، وهذا ما سبب العديد من الأزمات والصدمات الخارجية، إلا أنه في السنوات الأخيرة تبنت الجزائر إستراتيجية التنويع الاقتصادي؛ ومن هنا كان هدف هذا البحث التعرف على التنويع الاقتصادي والقواعد الأساسية له، والوقوف على واقع السياحة في الجزائر وسبل النهوض بهذا القطاع الحيوي، من خلال إبراز المقومات الطبيعية والفندقية التي تمتلكها الجزائر. ولتحقيق ما سبق اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض وتحليل الأهداف والخطط التي سطرت للنهوض بهذا القطاع. وخلص البحث إلى أن مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر جد ضعيفة مقارنة بما تملكه من مقومات متنوعة، كما أصبحت السياحة اليوم ضرورة حتمية كمصدر بديل للعملة الصعبة، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة للقطاع السياحي، وإقامة اتفاقيات شراكة مع الدول الرائدة في السياحة من أجل اكتساب الخبرات واستغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية والافلاح السياحي.

الكلمات المفتاحية: القطاع النفطي، التنوع الاقتصادي، القطاع السياحي، التنمية الاقتصادية.

Z3 ,R11, Q4 : JEL تصنيف

* المؤلف المرسل

Abstract:

The oil sector is the main dominant sector in Algeria's economy since independence, and this is what caused many crises and external shocks, but in recent years Algeria has adopted a strategy of economic diversification, and from here the aim of this research was to identify economic diversification and its basic rules Standing on the reality of tourism in Algeria and ways to promote this vital sector, by highlighting the natural and hotel components that Algeria possesses. In order to achieve the foregoing, we relied on the descriptive analytical approach by presenting and analyzing the goals and plans that were drawn up for the advancement of this sector, and the research concluded that the performance indicators of the tourism sector in Algeria are very weak compared to its various components, and today tourism has become an imperative as an alternative source of hard currency. Finally, the study recommended the need to encourage internal and external investments directed to the tourism sector, and to establish partnership agreements with the leading countries in tourism in order to gain experience and use it in achieving economic development and take-off tourism sector.

Keywords: oil sector, economic diversification, tourism sector, economic development.

JEL Classification Codes: Q4 ,R11, Z3

مقدمة:

تُعد الجزائر من الدول ذات الاقتصاد الريعي، كونها تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول، غير أن العد التنازلي لنفاد النفط يستدعي إعادة النظر في رسم سياسة اقتصادية متنوعة، والبحث عن البدائل الممكنة لإيجاد موارد تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل في الاستثمار في القطاع السياحي. وتتمتع الجزائر بمقومات طبيعية وبشرية وبيئية تؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، وعلى الرغم من إدراك أهمية هذه المقومات من قبل السلطات المعنية في الجزائر، إلا أنها لم تستغل بعد، ولا تزال صناعة السياحة في الجزائر تواجه كثيرا من الصعوبات التي حالت دون وصولها إلى المستوى المطلوب الذي يجعل منها دولة رائدة في مجال السياحة.

إشكالية البحث:

ومن خلال ما تقدم تنبثق إشكالية هذا البحث التي يمكن طرحها على النحو التالي: هل يمكن الاعتماد على السياحة كركيزة إستراتيجية لتحقيق التنوع والإقلاع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

قصد الإجابة عن إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- يعمل القطاع السياحي على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد فرص العمل، وتحقيق إيرادات بالنقد الأجنبي؛
- يساهم القطاع السياحي في التنمية الاجتماعية من خلال تقليل البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان؛
- تشهد المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة الجزائري تأخرا كبيرا وأداءً ضعيفا، وهو دون المستوى المطلوب.

الدراسات السابقة:

- جاءت هذه الدراسة لاستكمال ما جاءت به هذه الدراسات، والتي نورد بعضها فيما يلي:
- دراسة (Elbachir. A, Boudia. F) (2016): وهي دراسة حول تحليل مؤشرات النمو السياحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2014).
 - دراسة خلوط عواطف وعيسى نبوية (2018): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب وتونس خلال الفترة (1995-2015).

• دراسة نوفل بعلول، سماح طلحي (2020): وهي دراسة حول مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027.

أهداف البحث:

تتمثل أبرز أهداف هذا البحث في التعرف على إمكانيات الدولة الجزائرية في القطاع السياحي، ومعرفة أهم التطورات التي مر بها، وإبراز وتحديد طبيعة العلاقة بين القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والآثار المترتبة عنه.

منهج البحث:

قصد الإجابة عن الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض أهم أدبيات البحث، وتوضيح ماهية كل من التنوع الاقتصادي والسياحة، بالإضافة إلى المقومات التي تتمتع بها الجزائر، وتحليل البيانات، ومن ثم استخلاص النتائج.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، ركز الأول على دراسة الإطار النظري للتنوع الاقتصادي، واهتم الثاني بدراسة ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة، أما الثالث فقد اهتم بواقع قطاع السياحة في الجزائر.

أولا. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي:

ينصرف مفهوم التنوع الاقتصادي إلى تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع، يكون مستقرا وكفئا، يتضمن مبادئ وأهداف تعميق التماسك والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية.

1. مفهوم التنوع الاقتصادي:

تعددت المفاهيم التي قدمت لمصطلح التنوع الاقتصادي، ومنها نذكر: "التنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين الدخل". (لزرع، 2014، صفحة 7).

ويقصد بالتنوع الاقتصادي أنه: عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية). إذن فالتنوع هو مسار

التحول الهيكلي لاقتصاد ما، بحيث يتم التحول من اقتصاد تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، الزراعية ... إلخ) إلى قطاعات النشاط الثانوية والخدمية (الصناعات التحويلية، السلع الصناعية، التجارة، السياحة...). لكن هذا التحول ليس بالضرورة زوال باقي القطاعات الأولية، وإنما بخفض مساهمتها في خلق الثروة للاقتصاد، أي خفض أهميتها الاقتصادية. (Ndjambou, 2013, p. 82)

2. القواعد الأساسية للتنوع الاقتصادي:

إن التنوع كأى دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ونجد أن قواعد التنوع تتمثل في: (عاطف لاني، 2013، الصفحات 79-80)

1.2. القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائد التي يمكن من خلالها تنوع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

2.2. القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنوع الفعلي والحقيقي.

3. أهداف التنوع الاقتصادي:

لقد تعددت أهداف التنوع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، إلا أن حتمية تنوع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها تنحصر في: (بن حسين، 2007، صفحة 77)

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصها؛
- تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد؛
- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة، مادية كانت أم بشرية؛
- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها؛
- تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد، ومن ثم تجنب تأثيرها على عمليات تمويل التنمية؛

- يساهم التنوع الاقتصادي في إيجاد فرص عمل جديدة، ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج، وما يترتب عنه من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.
- وعليه، فإن دعم مختلف القطاعات وتنميتها يُعد ضرورة اقتصادية، من أجل إقامة اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على الموارد الأولية بشكل كبير.

4. معوقات التنوع الاقتصادي:

تحد المعوقات من سرعة إنجاز ونجاح التنوع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية، وتقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل نذكر: (صادق، 2014، صفحة 48)

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حدّ من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنوع الاقتصادي؛
- تخلف أسواق رأس المال في كثير من هذه الدول، مما حدّ من دورها وإمكاناتها في تمويل مشاريع التنوع ضمن القطاعين العام والخاص؛
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، مما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في بعضها الآخر يستنزف موارد مالية ضخمة كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنوع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم و التكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

ثانيا. ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة.

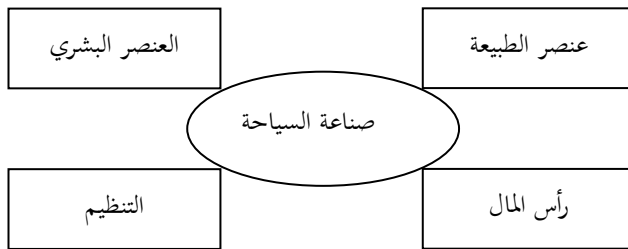
تمتلك الجزائر إمكانات سياحية كثيرة في مختلف مناطقها الشاسعة، لكنها لم تجد لحد الساعة الالتفاتة الحقيقية، لاسيما الصحراوية منها، لهذا وجب تفعيل دور التنمية السياحية باستخدام أساليب تعمل على استدامة السياحة وتطويرها، لما لها من مردودات، وتوفير فرص عمل، وتفعيل عدد من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

1. صناعة السياحة:

شملت التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة، فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. (Ben Mouaffek, 2019, p. 280)

1.1. عناصر الإنتاج في صناعة السياحة: تركز صناعة السياحة على مجموعة من عناصر الإنتاج، يمكننا تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل (01): عناصر الإنتاج في صناعة السياحة



المصدر: (علام، 2008، الصفحات 328-331)

من خلال الشكل نلاحظ أن صناعة السياحة تعتمد على عناصر إنتاج ممثلة فيما يلي: (علام، 2008، الصفحات 328-331)

- **عنصر الطبيعة:** من شواطئ، غابات، صحاري، جبال، مناخ، أنهار، مياه معدنية، ثروة حيوانية... الخ؛
- **العنصر البشري:** كاليد العاملة أو الجمهور المضيف من سكان البلد المزار بإشراك الفاعلين في المجال السياحي؛

- **رأس المال والتنظيم:** وتتضمن القوانين والتشريعات، وكذا الإجراءات الإدارية والجمركية.

2. التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية:

تتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة، وفي أقرب وقت مستطاع. فالتخطيط السياحي يُعد ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية، فالتخطيط للتنمية السياحية لا يقل أهمية عن التخطيط لباقي الأنشطة الاقتصادية، وقد ازداد

الاهتمام في الآونة الأخيرة بصناعة السياحة كونها تحقق أرباحا كبيرة تدعم الاقتصاد الوطني لبعض الدول، على اعتبار أنها مصدر من مصادر الدخل القومي.

1.2. مفهوم التخطيط السياحي: يرى مورفي أن التخطيط السياحي يهتم بتوجيهه، وتنظيم المناطق السياحية من أجل الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القصوى من عملية التنمية (عبيدة عبد السلام، 2016، صفحة 27)، لذلك ينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي (الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية من رجال أعمال، والمستهلكين لهذه الخدمات، والمجتمع المضيف للسياحة). (رفقي الرحي، 2014، صفحة 50)

ويضيف الروبي (Ben Mouaffek, 2019, p. 308) بأن نجاح التخطيط السياحي يعتمد على عدة عوامل منها:

- ✓ أن تكون خطة التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية؛
- ✓ أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ أن يتم اعتبار القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وعلى أن تكون هذه الصناعة جزءا من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة؛
- ✓ قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.

2.2. أهمية التخطيط السياحي وأهدافه: يؤدي التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية، ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيرا من الجهد الضائع. كما أن التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط. لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة (يوسف كافي، 2014، الصفحات

149-150)، ومن أهم الأهداف التي تتطلب الأخذ بأسلوب التخطيط السياحي على كل المستويات نذكر ما يلي:

✓ يساعد على تحديث وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل؛

✓ يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى، وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

✓ يساعد على وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة، والمتخلفة سياحيا؛

✓ يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي

تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها. (Ben Mouaffek, 2019, p. 307)

ثالثا. واقع قطاع السياحة في الجزائر

تُعد الجزائر من الدول المغاربية التي تتوافر على إمكانات سياحية متنوعة، لها مكانتها في الساحة الإقليمية والدولية، مما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع إذا ما توافرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية التي تمتلك مقوماتها.

1. مقومات القطاع السياحي في الجزائر

تمثل المقومات السياحية لأي دولة في كل الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية، وكل ما له قيمة جمالية متميزة، والجزائر من البلدان التي تملك موقعا جغرافيا مُهما، أضفى عليها جمالا طبيعيا يتنوع بين الجبال والبحر والصحراء، كما تتمتع أيضا بإرث ثقافي وحضاري غني، وهذا ما يؤهل البلد ليكون وجهة سياحية من الدرجة الأولى قادرا على منافسة البلدان السياحية الرائدة في العالم. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

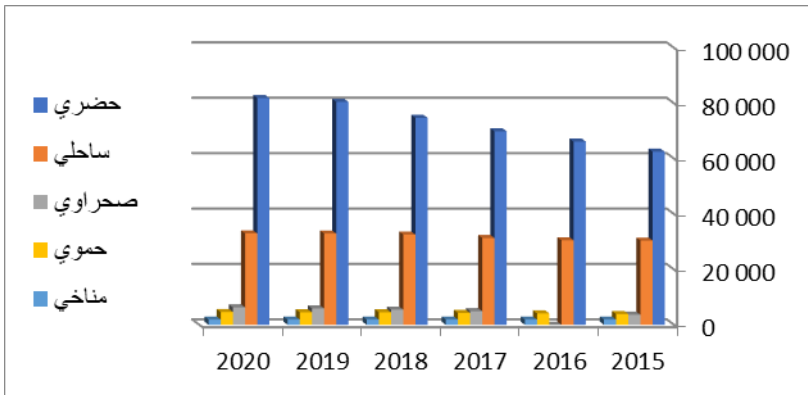
1.1. المقومات الطبيعية: تقع الجزائر في موقع إستراتيجي محوري، فهي تقع في منطقة ملاصقة لأكبر منطقة تجارية في العالم (الاتحاد الأوروبي)، وقرية من منطقة الشرق الأوسط ذات الديناميكية الكبيرة، بالإضافة إلى اعتبارها بوابة القارة الإفريقية، كما تتوسط بلاد المغرب الكبير، وتربع على مساحة شاسعة تبلغ 2381741 كم²، بامتداد شريط ساحلي يقدر بـ 1644 كم،

ويفوق امتدادها من البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء جنوبا بـ 1900 كلم. هذا الموقع مكنها من اكتساب أهمية إستراتيجية بأن تكون ممرا للعديد من طرق الاتصال. (قدي، 2016، صفحة 241)

2.1. المقومات الحضارية والتاريخية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية و الرومانية، وأخيرا الإسلامية، والشاهد عليها قلعة بني حماد ببجاية، والآثار الرومانية أهمها تيمقاد والقصور والمنازل الفاخرة ذات الطابع الإسلامي أهمها قسنطينة والعاصمة وغيرها، وقد صنف منظمة اليونسكو ست مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، وهي: منطقة الطاسيلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، وادي ميزاب، وحي القصبه. (عشي، 2005، صفحة 31)

3.1. الطاقات الفندقية: احتلت الجزائر المركز السابع على المستوى الإفريقي من حيث التوفر على أكبر عدد من الغرف في الفنادق، حسب التقرير الأمريكي "هوسبتالتي غروب" الذي أشار إلى توافرها على 19 وحدة فندقية و 4151 غرفة، وقد تصدرت مصر الدول الإفريقية بـ 43 وحدة فندقية تشمل 13636 غرفة، ثم نيجيريا بـ 57 وحدة فندقية تتضمن 9603 غرف. وتأتي إثيوبيا في المركز الثالث بـ 31 وحدة فندقية تضم 5717 غرفة، والمغرب الرابعة بـ 33 وحدة فندقية تشمل 5456 غرفة، أما جنوب إفريقيا فقد تركزت في الرتبة الخامسة بغرف وصل عددها إلى 4311، و الشكل الآتي يوضح تطور عدد الفنادق في الجزائر حسب الطابع. (<https://www.el-massa.com/dz>, 2018)

الشكل (02): تطور عدد الفنادق في الجزائر حسب الطابع (2015 – 2020).



المصدر: (MTA, 2019)

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد الفنادق عرف زيادات وانخفاضات متفاوتة، وهذا راجع لإغلاقها لعدم توافقها مع المعايير المطلوبة من ناحية الكمية أو النوعية الجيدة، أو بسبب إفلاسها.

2. الإستراتيجية الوطنية لتطوير السياحة في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة لإعطاء قطاع السياحة أهمية كبيرة بالنظر إلى قدراتها ومميزاتها، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية باعتبارها أحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي. لذلك برمجت الجزائر كثيرا من البرامج نذكر منها:

1.2. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: يسجل هذا البرنامج في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم، والتي ترجمت بتبني إستراتيجية مرجعية ورؤية لآفاق 2030 من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، و المقرر بالقانون رقم 01 - 20 ل 29 يونيو 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم، و يهدف إلى: (يوسف، 2013، صفحة 435)

✓ خلق توازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني؛

✓ تطوير جاذبية الأقاليم؛

✓ تنظيم فضاءات للبرحة الإقليمية؛

✓ إنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية؛

✓ إنشاء مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.

2.2. المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة: يُعد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030) وهو الإطار الإستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية، وهو يمثل نظرتها للسياسة الوطنية على المدى القصير 2009، والمتوسط 2015، والطويل 2030، في إطار التنمية المستدامة، وهو يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها، والذي تتمثل أهدافه الرئيسة كما هي موضحة في الشكل رقم (03).

3. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030

تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في خمسة أهداف رئيسة، وهي:

1.3. جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي: وهذا من خلال تنمية القطاع السياحي ليكون قطاعا بديلا للمحروقات، عن طريق المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى كميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى إيجاد وظائف جديدة

تساهم في إنعاش الاقتصاد العام، وإعطاء الجزائر مكانة سياحية دولية، وجعلها وجهة سياحية من الدرجة الأولى بامتياز؛ (مصطفى، 2015، صفحة 105).

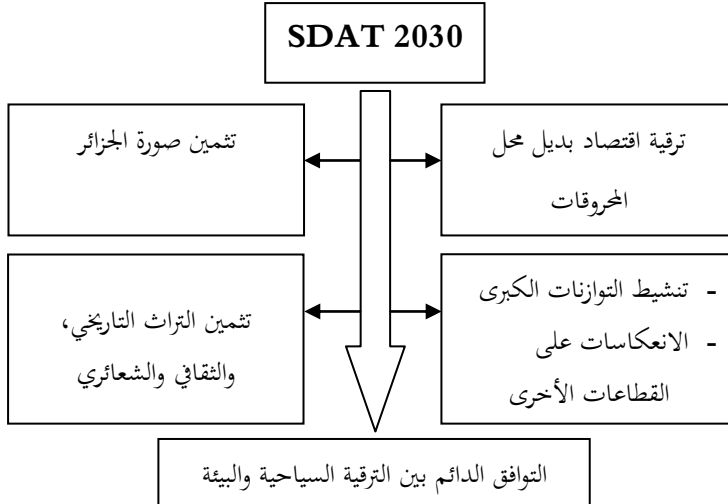
2.3. الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى: وهذا من خلال النظر إلى السياحة في إطار المقاربة العرضية التي تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين)، وتأخذ بعين الاعتبار جميع المتعاملين العموميين والخواص، وهذا بالانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى منها الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات، الصناعة التقليدية، لإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار مخطط SDAT.

3.3. التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: وهذا باعتبار أن هناك أثرا متبادلا بين السياحة والبيئة، فالبيئة الصالحة من أهم الموارد التي تساعد على تقدم السياحة وزيادة حركتها، كما أن تدهور البيئة وتلوثها يؤدي إلى تدهور النشاط السياحي.

4.3. تهمين التراث التاريخي، والثقافي، والشعائري: وهذا باعتبار أن إستراتيجيات التنمية السياحية الدائمة هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث، وتساهم في التنمية المحلية.

5.3. التحسين الدائم لصورة الجزائر: من خلال إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون على الجزائر بصورة عامة والسوق الجزائرية بصورة خاصة، ضمن آفاق مخطط 2030 الذي يهدف إلى تحويل الجزائر لسوق مهمة وليست ثانوية، تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين. (عوينات، 2013، صفحة 288)، و الشكل الآتي يلخص ما سبق.

الشكل (03): الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT2030).



المصدر: (MTA, 2019)

يتبين من خلال الشكل السابق أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لتحقيق خمسة أهداف أساسية، الهدف الأول هو ترقية القطاع السياحي ليكون محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، من خلال جعل السياحة بديلاً حقيقياً محل المحروقات، مع منح السياحة الجزائرية مكانة دولية بغية المساهمة في إيجاد مناصب الشغل، والمساهمة في تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات وجلب العملة الصعبة، بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية من خلال تحسين العرض السياحي، لاسيّما فيما يتعلق بجودة المنتج السياحي الجزائري.

4. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر: يُعد الاهتمام بالتنمية السياحية في الجزائر إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يعد مصدراً مهماً من مصادر النقد الأجنبي للدولة، وإيجاد فرص العمل، وسدّ العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الدخل الوطني.

1.4. مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات: تسعى الجزائر منذ زمن بعيد إلى التحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم (باستثناء المغتربين)، ونشير إلى أن التحسن في الأوضاع الأمنية ساعد في تحقيق ذلك، وهذا ما يبينه لنا الجدول الآتي.

الجدول (01): تدفق عدد السياح الوافدين إلى الجزائر (2015-2019).

الوحدة: مليون

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الأجانب	1 083	1 322	1 708	2 018	1 933
معدل النمو		22,12%	29,16%	18,17%	-4,21%
الجزائريون المقيمون بالخارج	626	716	742	638	437
معدل النمو		14,33%	3,58%	-14,02%	-31,50%
المجموع العام	1 709	2 039	2 450	2 657	2 371
معدل النمو		19,27%	20,17%	8,42%	-10,77%

المصدر: (MTA, 2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي دخول السياح بلغ (2371056 سائحاتاً) في نهاية عام 2019، حيث انخفض بنسبة 10.77% مقارنة بالعام السابق.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض من خلال الظروف غير المستقرة التي لها تأثير سلبي على دخول السياح للجزائر، ومن ناحية أخرى توافر الأسواق التنافسية الجذابة، لاسيما من ناحية الأسعار، والتسهيلات في السفر، والحصول على التأشيرات للسياح الأجانب، فضلا عن نوعية الخدمات المقدمة.

وهذا الانحدار تم تسجيله في الأشهر التالية:

- أفريل: -36,27% .

- أوت: -28,97% .

- ديسمبر: -24,68% .

نلاحظ من الجدول أن عدد السياح الأجانب الذي يمثل **81,56%** من مجموع السياح (1 933 778 سائحًا) قادمين بشكل رئيسي من الدول التالية: (mta، 2019)

- تونس: **1 323 709** سائح، يمثل **68,45%** من مجموع السياح الأجانب.

- فرنسا: **164 907** سائح، يمثل **08,53%** من مجموع السياح الأجانب.

- المغرب: **50579** سائح، يمثل **04,11%** من مجموع السياح الأجانب.

يمثل عدد السائحين الجزائريين المقيمين بالخارج (437.278 سائحًا) **18.44%** من إجمالي السائحين الوافدين، وقد شهد اتجاهًا تنازليًا منذ عام 2018، من **-14.02%** في 2018 و **-31.5%** في عام 2019، وهذا مفسر بنفس الأسباب المذكورة سابقًا، المتعلقة بانخفاض العدد الإجمالي لدخول السياح إلى الجزائر.

تم تسجيل أكبر عدد لدخول السياح الجزائريين المقيمين في الخارج لشهر جويلية المقدر بـ **81 050** سائح، وهو ما يتزامن مع العطلة الصيفية.

والقادمين من البلدان التالية:

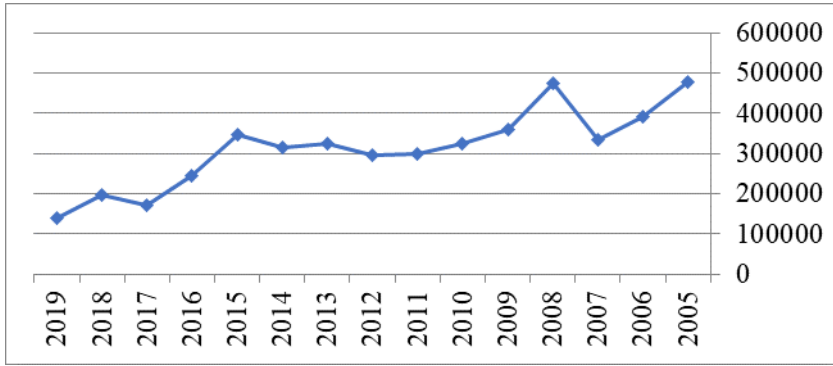
• فرنسا: **321 686** سائح، أو **73,57%** من إجمالي عدد الجزائريين المقيمين بالخارج؛

• إسبانيا: **55 105** سائح، أو **12,60%** من مجموع الجزائريين المقيمين بالخارج؛

• تونس: **27 021** سائح، أو **06,18%** من العدد الإجمالي للجزائريين المقيمين بالخارج؛

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة، فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (2000-2014) بـ **212,06** مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضًا في الإيرادات السياحية بنحو **5,44%** عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وهو ما يظهره الشكل الآتي.

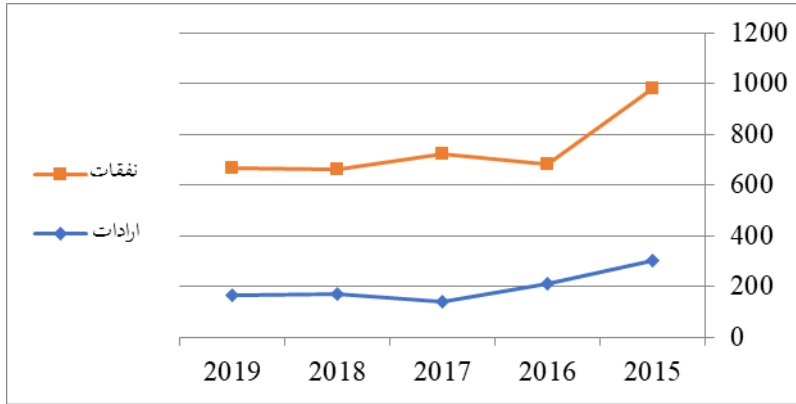
الشكل (03): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر (2005-2019).



المصدر: (MTA, 2019)

أما بالنسبة لميزان المدفوعات لقطاع السياحة فعرف عجزا خلال الفترة (2019-2005)، حيث إن النفقات السياحية المتجهة نحو الخارج أكبر من الإيرادات السياحية الواردة. وهذا ما يوضحه الشكل الآتي.

الشكل (04): تطور ميزان المدفوعات (2015-2019).



المصدر: (Statistiques, 2021)

من خلال الشكل نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفق السياح غير المقيمين، ونشير إلى أن عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، حيث إن معظم التبادل النقدي للعملات يجري في سوق العملات الموازية، ولاسيما من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج.

2.4. المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي: تشير تقارير المجلس

العالمي للسياحة والسفر خلال سنة 2019 (Travel & Tourism, 2020) إلى الأهمية الاقتصادية

لقطاع السياحة والسفر خلال 25 سنة الماضية، وحسب الإحصائيات التي شملت 184 دولة و24 منطقة من مناطق العالم فإن هذا القطاع سيشهد نمواً على المدى الطويل وسيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث حقق القطاع نمواً بنسبة 3,5 % متفوقاً على العديد من القطاعات الرئيسية مثل: الصناعات التحويلية وتجارة التجزئة، حيث ولد 8,9 ترليون دولار، بنسبة مساهمة 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويوفر 330 مليون فرصة عمل. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر تعد ضعيفة جداً، وهو ما يبينه الجدول الآتي.

الجدول رقم (02): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (%)	1,4	1,6	1,7	1,8	1.10	1.65 (الثلاثي الأول)

المصدر : (Statistiques, 2021)

ملاحظة: الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات

يبين الجدول السابق التطور البطيء الملحوظ لمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر من سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 1,4% وتزايدت هذه النسبة لتبلغ 1,8% سنة 2019 وعرفت سنة 2020 تراجعاً لنسبة الانخفاض التي قدرت بـ 1,10% وهذا راجع للالتزامات والترتيبات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19)، حيث عرفت غلق جميع الهياكل السياحية، إلا أن سنة 2021 (الثلاثي الأول) عرفت ارتفاعاً بنسبة 1,65% وهذا بعد ما أُعيد فتح جميع الهياكل السياحية وعودة بعض الرحلات الجوية. إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر تبقى ضئيلة جداً مقارنة بالدول الأخرى، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع النفطي، وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

3.4. مساهمة قطاع السياحة في التشغيل: تكمن أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني

بتوفير فرص العمل والتشغيل بشقيها الكمي والنوعي، ومعالجة مشكلة البطالة وتجنب مشاكلها، ويعد قطاع السياحة من بين الصناعات كثيفة العمالة، ويوضح الجدول الآتي عدد العاملين في قطاع السياحة بالجزائر.

الجدول رقم (03): مساهمة السياحة في التشغيل.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد العمال	261289	265803	270317	300000	308027	320000

المصدر: (MTA, 2019)

عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نموا ملحوظا خلال الفترة (2015-2019)، حيث ارتفع بشكل طفيف بنسبة تقدر بـ 12% لسنة 2018 حيث بلغ 300 ألف موظف ليصل إلى 320 ألف موظف سنة 2020 بنسبة نمو تقدر بـ 6,25% مقارنة بسنة 2018، إلا أن الرقم المسجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر.

4.4. مساهمة السياحة في التشغيل المباشر وغير المباشر: أولت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع السياحة فقامت بالتخطيط لمشروع سياحي لتحويل منطقة زموري الساحلية بولاية بومرداس إلى قطب سياحي عالمي بميزانية 9 مليارات دولار بالشراكة مع مستثمرين من تركيا وهولندا وبولندا. ويهدف المشروع حسب الدراسة إلى توفير 30 ألف منصب شغل مباشر، وأكثر من نصف مليون منصب شغل غير مباشر بمداخيل متوقعة تتجاوز 32 مليار يورو في السنة وبأرباح تصل إلى 5 ملايين يورو.

5.4. الأهمية الاجتماعية للسياحة في الجزائر: تُعد السياحة ظاهرة اجتماعية لها آثار واسعة على المجتمع المستقبل للسياح الأجانب، وأغلب هذه الآثار لا يمكن حسابها بطريقة كمية، ولا سيما الثقافية منها والدينية والأخلاقية، وبذلك فإن عملية قياس المساهمة الاجتماعية للسياحة صعبة نوعا ما، ومع ذلك تم اختيار مؤشر كمي يعكس المساهمة الاجتماعية من جانب تحسين المستوى المعيشي للسكان بغية رصد مساهمة قطاع السياحة وفعاليته في تحقيق التنمية الاجتماعية للجزائر، وذلك خلال الفترة (2010-2016).

6.4. مساهمة قطاع السياحة في تحسين المستوى المعيشي للسكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2016): تساهم السياحة في تحقيق الإيرادات بالعملة الصعبة، والتي تساهم بدورها في تكوين الدخل القومي، إضافة إلى توفير مناصب الشغل، وبذلك فهي تساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتساهم في القضاء على مشكلة الفقر والبطالة، وفيما يلي ستم دراسة مؤشر نصيب الفرد من الدخل السياحي خلال فترة (2010-2016)، عن طريق تقسيم الناتج الداخلي

المحقق من السياحة على عدد السكان (بعلول و طلحي، 2020، صفحة 60) ويمكن عرض تطور هذا المؤشر في الجدول الآتي.

الجدول رقم(04): نصيب الفرد من الدخل السياحي للجزائر (2010-2016).

الناتج السياحي	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج السياحي	السنوات
0,000273	36117637	9852,49	2010
0,000258	36819558	9489,16	2011
0,000261	37565847	9789,2	2012
0,000275	38338562	10559,5	2013
0,00026	39113313	10185,9	2014
0,000275	39871528	10959,4	2015
0,000281	40606052	11400,2	2016

المصدر : (بعلول و طلحي، 2020، الصفحات 60-61)

يبين الجدول رقم (04) تطور نصيب الفرد من الدخل السياحي في الجزائر خلال(2010-2016) بالقيمة الحقيقية (دون تأثيرات التضخم النقدي للأسعار)، وبالمعنى في أرقام الجدول يتضح أن نصيب دخل الفرد الجزائري من السياحة عرف تذبذبا وعدم استقرار خلال الفترة وكان بقيم متدنية جدا، إذ إن أقصاها لا يتجاوز 281 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 2016.

5. معوقات السياحة في الجزائر:

تبنّت الجزائر إستراتيجية تنمية السياحة حتى عام 2015 وتحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي، إلا أنه قد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص من خلال الزيارات للمواقع والمسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة، وهذه النقائص تم حصرها في النقاط التالية: (Ben Mouaffek, 2019, p. 328)

- ✓ ضعف نوعية المنتج السياحي؛
- ✓ ضعف نوعية النقل والمواصلات؛
- ✓ ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين؛
- ✓ غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق؛
- ✓ سوء تسيير وتنظيم الخدمات المالية وعدم تكيفها مع القطاع؛
- ✓ تغلغل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة؛

- ✓ ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع؛
- ✓ أثر توجيه إيرادات قطاع المحروقات؛
- ✓ ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية.

الخاتمة:

تُعد الجزائر من الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات كقطاع أساسي للحصول على إيراداتها، ولكن مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية أصبح لزاما عليها البحث عن مورد اقتصادي آخر يمكنها من الحصول على الإيرادات، فعلى الرغم من الإمكانيات السياحية والطبيعية التي تمتلكها الجزائر إلا أن مجموعة المؤشرات العامة لا تزال ضعيفة ولم تسجل تقدما خلال السنوات الأخيرة.

النتائج:

- تنخر الجزائر بالعديد من المقومات السياحية التي تجعلها تنافس الدول السياحية بنجاح؛
 - ضعف مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي؛
 - عرفت المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة الجزائري تأخرا كبيرا، وهي دون المستوى المطلوب؛
 - نقص اهتمام الدولة بقطاع السياحة، فالسياحة الجزائرية تدفع ثمن الخيارات الاقتصادية الفاشلة التي أهملت القطاع السياحي منذ الاستقلال، وغياب إرادة سياسية حقيقية لبناء قطاع سياحي مستدام؛
 - نقص الوعي السياحي بغياب الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري، مما ينعكس سلبا في الحفاظ على البيئة والمرافق العامة والاستغلال الأمثل للمناطق السياحية من قبل المستثمرين؛
 - محدودية مساهمة القطاع السياحي في إيجاد مناصب شغل وامتصاص البطالة.
- وبناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يكون بإمكاننا تقديم بعض التوصيات، والتي تتمثل فيما يلي:
- زيادة الوعي الثقافي والسياحي للمجتمع المحلي من خلال المعارض، والمهرجانات... الخ؛
 - الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي، وجعله ضمن أولويات الاقتصاد الجزائري، وذلك بتخصيص ميزانية معتبرة له، مع وضع هيئات متابعة ومراقبة النشاطات السياحية؛

- توفير مناخ ملائم للاستثمار، ولاسيما الاستثمار الأجنبي الذي يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات والمرافق السياحية من خلال قيام الدولة بتقديم تسهيلات مالية وضريبية؛
- ضرورة إشراك القطاع الخاص ومنحه مكانة هامة في تنفيذ المشاريع المسطرة في هذا المخطط، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة العمومية الخاصة وجعلها ملموسة وجدية؛
- تشجيع السياحة الداخلية لتقليل من خروج الجزائريين إلى الدول المجاورة والتقليل من نفقات الجزائريين في الخارج؛
- تشجيع دخول السياح الأجانب من خلال تقديم كل الخدمات الضرورية، وكذا توسيع مرافق الإيواء لاستيعاب الطلب، والتسهيل من عملية منح تأشيرة الدخول إلى الجزائر؛
- توفير البنى التحتية والمرافق الأساسية مثل شبكات الكهرباء والغاز والطرق وفق معايير دولية، ولاسيما على مستوى مناطق التوسع السياحي؛
- تهمين الإمكانات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها لصالح السياحة، والعمل على الحفاظ عليها، ومنع المساس بها وتحويلها من قبل السياح؛

قائمة المراجع

1. رفقي الرحي سمر، (2014)، الإدارة السياحية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهل للنشر والتوزيع، الأردن.
2. عبيدة عبد السلام حسنات، (2016)، أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
3. علام أحمد عبد السميع، (2008)، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر.
4. قدي عبد المجيد، (2017)، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاك للنفط، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
5. لزعر محمد الأمين، (2014) سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي، الكويت.
6. مصطفى بشير، نهاية الربيع- الأزمة والحل، (2015)، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.
7. يوسف كافي مصطفى، (2014)، السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها وآفاقها المستقبلية، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
8. بن حسين ناجي، (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
9. صادق هادي، (2014)، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والروبع- خلال الفترة (2000_2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

10. عشي صليحة، (2005)، الآثار التنموية للسياحة: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير في اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
11. عوينان عبد القادر، (2013)، السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
12. لافي مرزوك عاطف، (2013)، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 30، العدد 24، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي - جامعة البصرة، الصفحات 75-122.
13. نوفل بعلول، سماح طلحي، (2020)، مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027، المجلد 15، العدد 01 (2020)، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الصفحات 37-66.
14. يوسف نور الدين، (2013)، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، عدد تجريبي، المجلد 01، العدد 01، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الصفحات 439-433.
15. Ben Mouaffek Zerrouk, (2019), **The strategy of diversification of the Algerian economy in light of contemporary economic changes**, Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctorat, Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences, Ziane Achour University of Djelfa, Algeria.
16. Ndjambou Paterne, (2013), **Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, Canada.
17. جريدة المساء، الجزائر 7 إفريقيا من حيث عدد الغرف في الفنادق، ليوم 14 جوان 2018، تم الاطلاع عليه يوم 30 مارس 2021، متاح على الرابط
18. <https://www.elmassa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%AD%D9%8A%D8%AB%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9>
19. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، المديرية الفرعية للإحصائيات، جانفي 2020، تم الاطلاع عليه يوم 30 مارس 2021، متاح على الرابط
20. https://www.mta.gov.dz/?page_id=1101#el-83d7bfe4
21. Office National des Statistiques, <https://www.ons.dz/>, consulté le: 23/06/2021.
22. Travel & Tourism. (2020, JUNE). Retrieved 10 15, 2021, from <https://wtcc.org/>: <https://wtcc.org/Portals/0/Documents/Reports/2020/Global%20Economic%20Impact%20Trends%202020.pdf?ver=2021-02-25-183118-360>